النمو، البطالة والتضخم

I. النمو الاقتصادي:

مقدمة.

يقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون الكيتزيون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي وحول سبب إختلاف البلدان عن بعضها البعض في معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل. ونماذج النمو الإقتصادي الأنسب لوضعيات إقتصاديات الدول المختلفة.

ومن هنا بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة النماذج الكيتزية. وكـــان الجديد في هذه النماذج يتمثل في إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظاهرة الاقتصادية. وفي الوقت الذي حلل كيتز دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل، فإن الكيتزيين الجدد حاولوا تحديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى حالة التوظيف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية.

---

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيراً في تحديدها لمفهوم النمو الاقتصادي، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة الكمية في الإنتاج أو الدخل الوطني. ومن بين أهم التعاريف يمكن أن نعرفه بأنه يمثل الزيادة في الإنتاج الإقتصادي (Economic Output) عبر الزمن. ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي (PNB réel). ويحسب الناتج هنا على أساس الأسعار الثابتة، ويرجع السبب في أن التغيرات في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية هو ناتج للتغيرات في كل من الأسعار والإنتاج. ومن أجل ذلك فإنه إذا تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الإنتاج وكذلك إذا تم استخدام مؤشر الناتج الوطني الإجمالي لقياس النمو، فإنه يجب استبعاد أثر تغير الأسعار من الناتج (PNB) المحسوب بالأسعار الجارية.

2- النمو والتنمية الاقتصادية: تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، اضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وفقاً لذلك فان مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتصالاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، وبالتالي فان مفهوم التنمية يشمل على النمو الاقتصادي اضافة الى العناصر التالية:

أ- إجراء تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: التنمية الاقتصادية تهدف الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بكل الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يزيد الناتج الداخلي ويتنوع الانتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.

ب– تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثير ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث بالرغم من أن عديد الدول تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وزيادة في الدخل، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فان من أولويتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ج– الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المُنتجة: تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات أكبر للأساسيات، خاصة التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من التعليمية وصحية واجتماعية، كل هذا يتطلب ضرورة تدخل مباشر وغير مباشر من قبل السلطات الحكومية، فاذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الانتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الاغنياء على النصيب الأكبر وقل الاقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها الفقراء.

3.نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

لقد تعددت النماذج الرياضية لتفسير النمو الإقتصادي نتيجة تعدد الأراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، وسوف نتطرق في هذا العنصر إلى تحليل أهم هذه النماذج، وهي: نموذج هارود. نموذج دومار. نموذج كالدور. نموذج جون روبرنسون. نموذج سولو.

أ. نموذج هارود-دومار (Harrod and Domar Model):

ينسب هذا النموذج إلى كل من الاقتصادي البريطاني (Roy F. Harrod) (1978/1900) والاقتصادي الأمريكي (Evsey Domar) (1997/1914). وقد عمل كل منهما بمفرده وبالتزامن على تطوير الفكر الكينزي في مجال نماذج النمو. وقد توصلا إلى النتائج نفسها تقريباً. وسنعرض هنا النتائج التي توصلا إليها. وكانت المشكلة المركزية لهذا النموذج البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل الوطني على المدى الطويل، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل وتجنب حدوث البطالة والكساد.

أ.1.إفتراضات النموذج: إنطلق النموذج من الافتراضات التالية:

- أن الادخار يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني. وقد افترض أن دالة الادخار تشمل كلاً من الادخار الحدي والمتوسط.

- أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن التغير في الدخل يعتمد على المعجل (Accelerator)، الذي يوضح تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الإنتاجية المستخدمة في إنتاجها.

- أن هناك تطابقاً بين الاستثمار المتحقق والادخار المتحقق باعتبار أن ذلك شرطاً توازنياً، وأنه إذا اختل هذا التطابق فلا بد أن يطرأ اختلال على التوازن الاقتصادي العام حيث يحدث التضخم (في حالة زيادة الاستثمار على الادخار) أو البطالة والركود (في حالة زيادة الادخار على الاستثمار).

- أن النمو في الدخل يساوي معدل الادخـــار مقسوماً على المعجل، الذي يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار.

أ.2. صياغة النموذج.

لقد توصل الباحثان إلى نموذج من خلال تصور اقتصاداً ينتج ناتجاً حقيقياً (Y) باستخدام كل من رأس المال (K) والعمل (L)، والزيادة في السلع الرأسمالية ما هو إلا الإستثمار (ΔK=I)، والذي سيتعادل مع الادخار (S). ويمكن كتابة معدل النمو كالتالي:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta k / Y}{\Delta k / Y} = \frac{S / Y}{I / \Delta Y} = \frac{s}{\alpha}$$

حيث: (s) الميل المتوسط للادخار. (α): المعجل (المعامل المتوسط لرأس المال إلى الإنتاج، أي: $\alpha = \Delta k/\Delta Y = k / Y$).

ويمكن تفسير هذه المعادلة، كمعادلة محددة للمدخرات المطلوبة، لتحقيق معدل محدد للنمو، استناداً إلى نسبة معينة لرأس المال إلى الإنتاج. وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني (g) يرتبط إيجاباً بالميل المتوسط للادخار (s)، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والإستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلباً بالمعامل المتوسط لرأس المال إلى الإنتاج (المعجل) (α)، فأي إرتفاع فيه يؤدي إلى إنخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.

وبهذا المعنى فإن هذه المعادلة أصبحت نقطة البدء في الأبحاث التي تدور حول التخطيط التنموي ووضع السياسات الاقتصادية الكلية، فالزيادة في الميل للادخار والإنتاجية المتوسطة لرأس المال بدت كما لو كانت متطلبات رئيسية للنمو الاقتصادي السريع.

ب. نموذج سولو (Robert Solow Model).

يصنف نموذج الإقتصادي الأمريكي روبرت سولو أو ما يسمى بنموذج النمو الخارجي ضمن نظرية النمو النيوكلاسيكية، حيث يرى كتاب هذه النظرية أن سبب التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن ينشأ لعوامل خارجية شكلها النظام العالمي وتقسيم العمل الدولي، إنما يرجع وبالدرجة الأولى لتفاعل عوامل داخلية.

وقد أرجع سولو التوازن في النمو الاقتصادي على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة لعناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال، وعلى أساس ذلك نشر بحثه (مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي) سنة **1956**، والذي حاول فيه بناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.

ب.1. إفتراضات النموذج: تتلخص أهم فرضيات النموذج في مايلي:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية (*External Economies*)، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم+التكنولوجيا).

- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيًا. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

ب.2. صياغة النموذج.

لقد قام سولو بتطوير نموذج النمو النيوكلاسيكي وصياغته على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة للحجم بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بالنسبة نفسها. كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع إزدياد استخدام عامل الإنتاج. وعلى هذا الأساس يمكن كتابة الناتج للعامل على النحو التالي:

$$y = f(k)$$

حيث: (k) هي رأس المال للعامل.

وتعبر معادلة النموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (رصيد رأس المال زائداً مخصصات إهتلاك رأس المال) مع الادخار، والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج:

حيث:

$$\dot{K} = \frac{s}{1+\tau} Y - \delta K$$

$(\dot{K})$: تمثل التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

(s): تمثل الميل الحدي (المتوسط) للادخار.

(δ): تعبر عن معدل استهلاك رأس المال،

(τ): تمثل معدل الضريبة على الاستثمار (إذا كان يتوجب على المستثمر الاحتفاظ بنقود سائلة قبل حصوله على سلع استثمارية، فإن معدل التضخم يمكن أن يمثل ضريبة على الاستثمار).

ج. نموذج جوان ربنسون (Joan Robinson Model):

تعتبر الإقتصادية الانجليزية جوان روبينسون (J.Robinson) من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلاً لنظرية المنافسة الاحتكارية)، وتتميز آراؤها بطابعها التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكيتزي (أو ما بعد الكيتزيين)، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو، وعلى الرغم من تقديرها الشديد لفكر كيتز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في إفتراض كيتز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير "تراكم رأس المال" من خلال نموذج اقتصادي.

ج.1. إفتراضات النموذج: تنطلق ربنسون في نموذجها من الفروض التالية:

- يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعين ينتج أحدهما سلع الاستهلاك وينتج الآخر السلع الرأسمالية.
- ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم عبر الزمن وبالتالي إفتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج.
- أن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج) هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

ج.2. صياغة النموذج:

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسيين، ينص أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح.

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

توصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيمايلي:

$$Y = L.W + K.P \quad \text{.....(1)}$$

$$P = \sqrt{\frac{Y - L.K}{K}} \quad \text{.....(2)}$$

$$Y = \sqrt{C + I} \quad \text{.....(3)}$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L} \quad \text{.....(4)}$$

حيث:

(L) : تمثل قـــوة العمل/ (K) : تمثل رصيد رأس المال/ (W) : يمثل معدل الأجر الحقيقي/ (P) : يمثل معدل الربح، (Y): يمثل الدخل الوطني الحقيقي/ (C) : يمثل الإستهلاك/ (I): يمثل الاستثمار/ (S): يمثل الادخار/ $\frac{\Delta k}{k}$: تمثل معدل نمو رأس المال/ $\frac{\Delta L}{L}$: يمثل معدل نمو السكان.

من العرض السابق لمعادلات نموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكن اكتشاف نقاط كثيرة، بعضها توصف بها معظم النماذج النيوكلاسيكية والبعض الآخر ينصب على النموذج ذاته، فمن الوهلة الأولى يمكن تفنيد افتراض ثبات نسب مزج خدمات

العمل ورأس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يرتكز النموذج أساساً على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الإفتراض، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتا فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبي الأرباح لابد وأن توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.

د. نـموذج كالدور (Kaldor Model):

شكلت أفكار الاقتصادي الأمريكي المجري الأصل نيكولاس كالدور ما اصطلح عليه بنظريـــة النمو والتوزيع لما بعد الكينزية) (Post-Keynesian. وقد تميزت هذه النظرية بخلوها من أفكار الحديين، التي كانت تنص على أن دخل أي صاحب عنصر من عناصر الإنتاج يعادل إنتاجيته الحدية. كما تخلو من أفكار النيوكلاسيك التي كانت تشير إلى أن النمو يتحدد بمجرد وفرة الموارد وسرعة التقدم التكنولوجي. تولي هذه النظرية تراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو.

د.1. إفتراضات النموذج:

إنطلق كالدور في نموذجه من فرضية أساسية تقضي بإعتبار أن النسبة (الإدخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الإدخار التقليدية التي تفترض أن الإدخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني، على أن فرضيات نموذجه الأخرى يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إن الدخل الوطني أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- إن النسبة (الاستثمار/الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.
- ضمان نسبـــة التشغيل الكامل في المجتمع.

د.2. صياغة النموذج:

إهتم كالدور في صياغته وتحليله للنموذج بالتفريق بين سلوك مجموعتين من الأعوان الإقتصاديين، العمال الذين يحصلون على الأجور (W) والرأسماليون المقاولون الذين يحصلون على الأرباح (P)، حيث أن الميل للإدخار لكلا المجموعتين هو على التوالي (S_W و S_p)، وقد توصل في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_P - S_W)\frac{P}{Y} = S_W \quad \text{.....(1)}$$

$$P = \frac{1}{S_P - S_W} - Y.\frac{S_W}{S_P - S_W} \quad \text{.....(2)}$$

حيث: $(0 \le s_w \le s_p < 1)$.

(I): الاستثمار الكلي. / (W): الأجور والمرتبات. / (Y): الدخل الوطني. $y = p + w$ / (P): الأرباح والفوائد.

وعلى أساس ذلك، يرى كالدور بأن الميل الحدي للإدخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من (*Sp*) و (*Sw*). أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل الوطني، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل الوطني، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي. وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

ومما يؤخذ على نموذج كالدور، افتراضه ثبـــات معدل الادخار عبر الزمن وتجـــاهله دور زيادة كفـــاءة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو. إضافة إلى تجاهله الحركات الدورية التي تطرأ على النظام الاقتصادي. وأخيرا، افتراضه لتحرك الأسعار والأجور في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي علماً بأن هذه التحركات تحدث إلا عرضاً.